

# النَّظْمُ الْمَعْسُورُ فِي تَعْلِيمِ الْأُصُولِ

عامر بهجت

أَحْمَدُ رَبِّي هَادِي الْعُقُولِ  
إِلَى بِنَا الْفِقْهِ عَلَى الْأُصُولِ

وَصَلِّ يَا رَبِّ عَلَى الرَّسُولِ  
وَاکْتُبْ قَبُولَ نَظْمِي الْمَعْسُورِ

وَأَنْفَعْ بِهِ مُبْتَدِئًا وَمَنْ نَسِي  
أُصُولَ فِقْهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ





# علم الأصول

الأدلة

الأحكام

وضعية

تكليفية

تخير  
بينهما

طلب ترك

طلب فعل

الحظر

الفرض

الإباحة

الكراهة

الندب

المستدل

الدلالة

عِلْمُ الْأُصُولِ أَرْبَعٌ: [١] أَحْكَامُ  
[٢] أُدِلَّةٌ، [٣] دَلَالَةٌ، [٤] حُكْمٌ

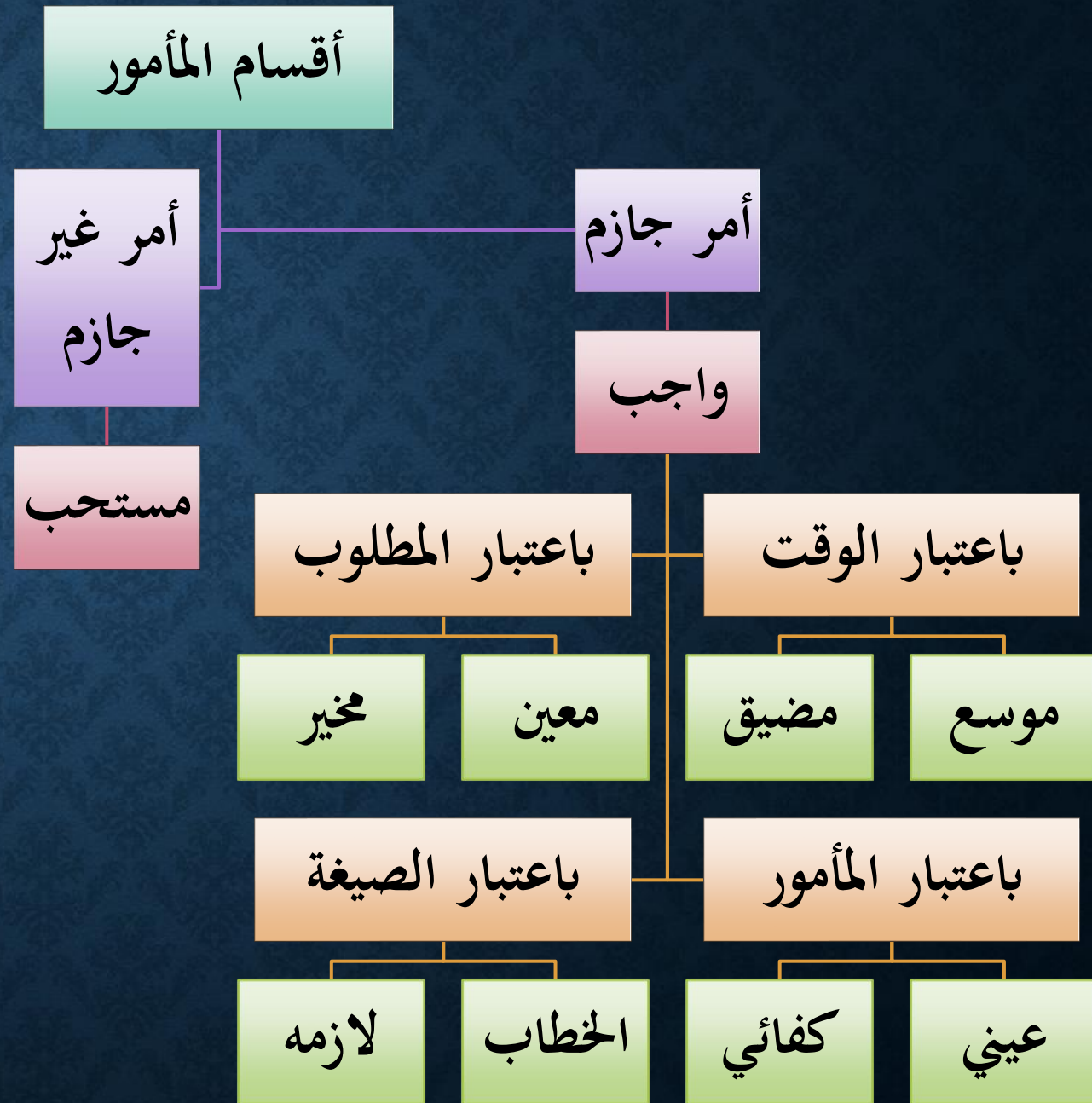
فَالأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ فِي قِسْمَيْنِ:  
تَكْلِيفٌ أَوْ وَضْعٌ بِغَيْرِ مَيِّنٍ

تَكْلِيفُهَا: الْفَرَضُ، وَنَدْبٌ، حَظْرٌ  
كَرَاهَةٌ، إِبَاحَةٌ، فَلْتَدْرُوا

مَا كَانَ مَأْمُورًا بِهِ فَذَا وَجِبُّ  
إِنْ كَانَ جَازِمًا وَإِلَّا مُسْتَحَبُّ

مُوسِعٌ، مُخَيَّرٌ، وَمَا طُلِبَ  
كِفَايَةً، وَعَكْسُهَا، كُلُّهُ يَجِبُ

مَا لَا يَتِمُّ وَاجِبٌ إِلَّا بِهِ  
فَوَاجِبٌ، فَآخِرُصْن عَلَى طِلَابِهِ





أَمَّا الْحَرَامُ فَهُوَ مَا عَنْهُ نُهْيُ  
جَزْمًا، وَدُونَ الْجَزْمِ فِعْلُهُ أَكْرَهُ

وَإِنْ أَتَى التَّخْيِيرُ فَلَا إِبَاحَةَ  
بِالْأَصْلِ أَوْ مَا النَّصُّ قَدْ أَبَاحَهُ

أَحْكَامُ وَضْعٍ: سَبَبٌ وَعِلَّةٌ  
وَالشَّرْطُ، وَالْمَوَانِعُ الْمُخِلَّةُ



## الأحكام الوضعية

### الرخصة والعزيمة

الرخصة: ما ثبت  
على خلاف الأصل  
لمعارض راجح

العزيمة: ما ثبت على  
وفق الأصل

### ما يظهر به الحكم

سبب

علة

شرط

مانع

### الصحة والفساد

ما لم يترتب  
عليه المراء

ما ترتب به  
المراء

وَرُخْصَةٌ، وَعَكْسُهَا الْعَزِيمَةُ  
يُمْ فَسَادٌ، صِحَّةٌ قَوِيمَةٌ

فَسَبَبٌ دَلٌّ عَلَى الْوُجُودِ  
وَفَقْدُهُ دَلٌّ عَلَى الْفُقُودِ

وَعَدَمُ الشَّرْطِ يُفِيدُ الْعَدَمَ  
وُجُودُ مَانِعٍ كَذَاكَ فَأَعْلَمًا



## الأحكام الوضعية

### الرخصة والعزيمة

الرخصة: ما ثبت  
على خلاف الأصل  
لمعارض راجح

العزيمة: ما ثبت على  
وفق الأصل

### ما يظهر به الحكم

سبب

علة

شرط

مانع

### الصحة والفساد

ما لم يترتب  
عليه المراء

ما ترتب به  
المراء

وَمَا بِهِ تَرْتَّبَ الْمُرَادُ

فَصِحَّةٌ، وَضِدُّهَا الْفَسَادُ

وَتَأْبِتُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ

فَرُخْصَةٌ، وَقَيِّدُنْ بِالسَّهْلِ

وَالْعِلَّةُ الْوَصْفُ الَّذِي قَدْ عَرَّفْنَا

حُكْمًا. بِهَذَا مَبْحَثُ الْحُكْمِ وَفِي

## الأدلة الشرعية

مختلف فيها

متفق عليها

مذهب الصحابي

شرع من قبلنا

المصلحة المرسلة

الاستحسان

الاستصحاب

القرآن

السنة

الإجماع

القياس

وثَانِيًا: أَدِلَّةٌ مِنْهَا اخْتَلَفَ

فِيهِ، وَبَعْضُ بِالْوِفَاقِ يَتَّصِفُ

وَهِيَ: الْكِتَابُ، السُّنَّةُ، الْإِجْمَاعُ

قِيَاسُهَا. فِي غَيْرِهَا نِزَاعٌ:

شَرَعُ مَضَى، مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ

مَصَالِحُ، مَا اسْتُخْسِنَ، اسْتِصْحَابُ



أَمَّا الْكِتَابُ فَتَوَاتَرَ السَّنَدُ  
قِرَاءَةُ الْآحَادِ لَيْسَتْ تُعْتَمَدُ

ثُمَّ الْحَدِيثُ مِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ  
وَمِنْهُ آحَادٌ. فَحُكْمُ الْآخِرِ:

قَبُولُ مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ وَرَدُّ  
بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ. سِوَاهُ رَدُّ



## أقسام السنة

قول

فعل

عبادة: على  
الوجوب

عادة: على  
الإباحة

مختص:  
لا يستدل به

بيان المجمل:  
كحكم المجمل

إقرار

وَمَا رُويَ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ:  
قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، سُنَّةُ الْإِقْرَارِ

وَفِعْلُهُ: إِنْ كَانَ لِلْعِبَادَةِ  
فَوَاجِبٌ، وَجَازَ مَا لِلْعَادَةِ

إِلَّا إِذَا اخْتَصَّ بِهِ أَوْ كَانَا  
مِنْ فِعْلِهِ لِمُجْمَلٍ بَيَانَا



## أقسام السنة

قول

فعل

عبادة: وجوب

عادة: جواز

مختص:

بيان المجمل:

لا يستدل به

كحكم المجمل

الجبلي: الجواز

إقرار

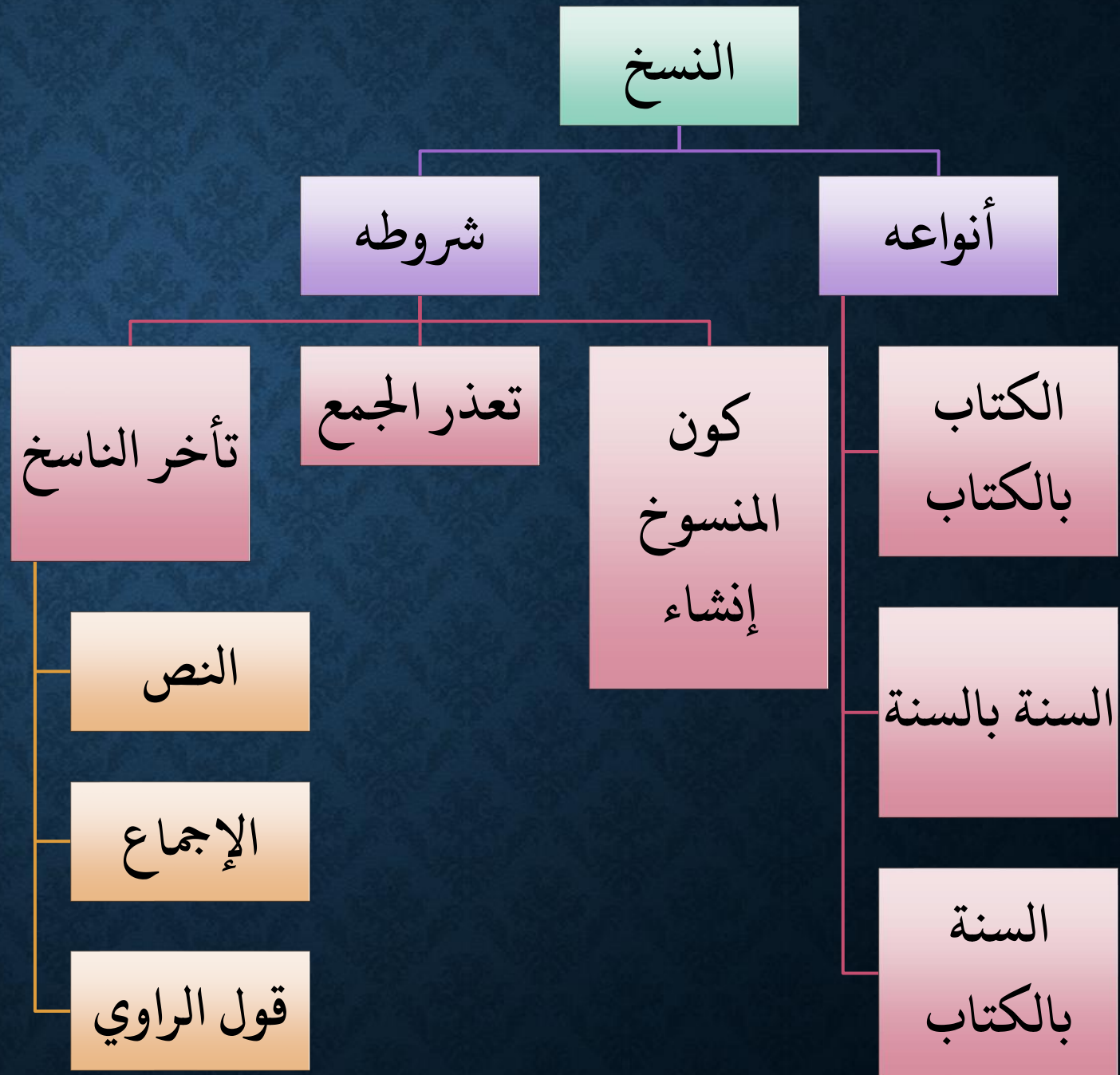
على الجواز

فَالْحُكْمُ فِي الْمُخْتَصِرِ غَيْرُ مُشْكِلٍ  
وَالْحُكْمُ فِي الْبَيَانِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ

إِقْرَارُهُ دَلٌّ عَلَى الْجَوَازِ  
كَذَا الْجِبَلِيُّ بِلَا اخْتِرَازِ

وَالنَّسْخُ لِلْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ  
وَسُنَّةُ بِسُنَّةِ الْعَدْنَانِ

وَالنَّسْخُ لِلْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ  
وَسُنَّةٍ بِسُنَّةِ الْعَدْنَانِي  
وَتُنْسَخُ السُّنَّةُ بِالْقُرْآنِ  
لَا الْعَكْسُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَعْيَانِ  
شُرُوطُ نَسْخٍ: كَوْنُهُ إِنْشَاءً  
تَعَذُّرُ الْجَمْعِ، تَرَاخُ جَاءًا  
يُعْرَفُ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ  
أَوْ قَوْلِ رَاوٍ فَالزَّمَانُ رَاعٍ

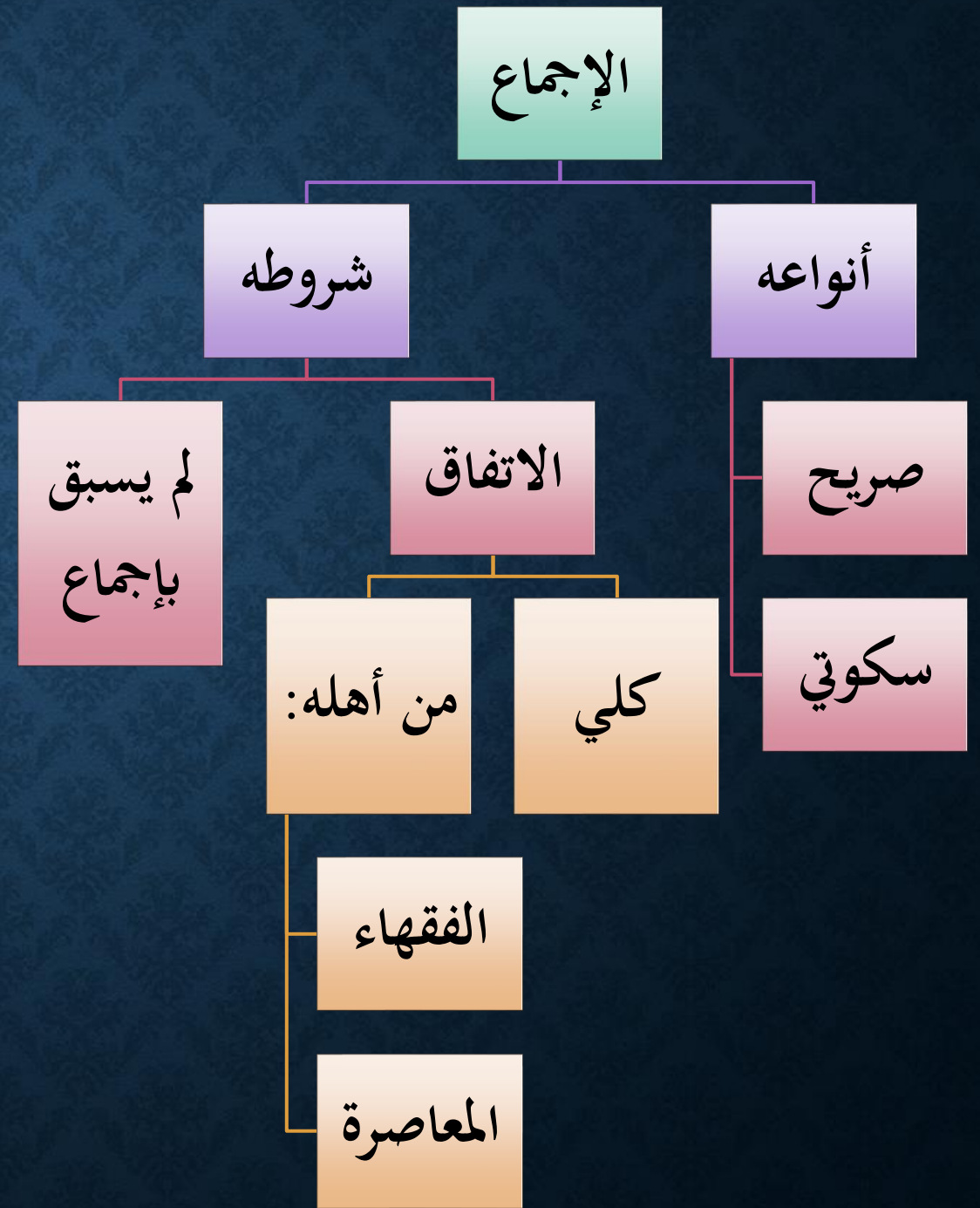




وَحُذِّ بِالْإِجْمَاعِ أَيِ: الصَّرِيحِ  
ثُمَّ السُّكُوتِيِّ عَلَى الصَّحِيحِ

وَشَرْطُهُ: حُصُولُ الْإِتِّفَاقِ  
مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ بِالْإِطْلَاقِ

وَلَمْ يَكُنْ أَجْمَعَ فِيهِ مَنْ مَضَى  
وَصَحَّ بَعْدَ خُلْفِهِمْ فِي الْمُرْتَضَى



## تتمة الإجماع

إجماع أهل  
المدينة

حجة فيما بني  
على التوقيف

الإجماع المركب  
من خلاف

لا تجوز  
مخالفته

لا يشترط  
انقراض العصر

فلا رجوع من  
أهله

ولا انتظار  
للناشيء

ثُمَّ انْقِرَاضُ عَصْرِهِ لَا يُعْتَبَرُ  
فَلَا رُجُوعٌ، نَاشِئٌ لَا يُنْتَظَرُ

إِنَّ حُصِرَ الْخِلَافُ فِي قَوْلَيْنِ  
فَثَالِثٌ أُحْدِثَ غَيْرُ زَيْنٍ

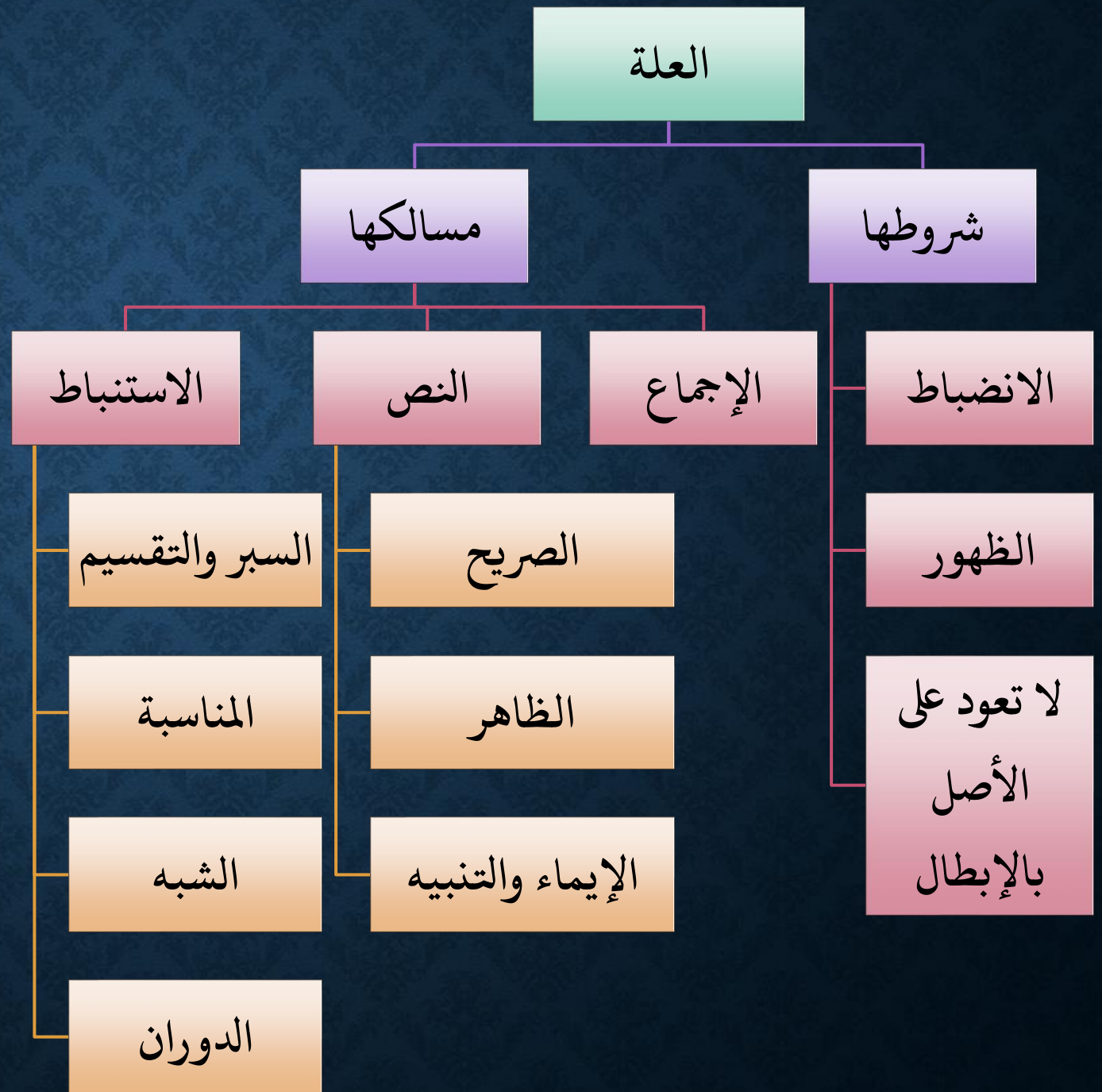
يُحْتَجُّ فِي الْمَبْنِيِّ عَلَى التَّوْقِيفِ  
بِعَمَلِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفِ



يُثَمُّ الْقِيَاسُ: عِلَّةً، دَلَالَةً  
 وَشَبَهَةً، وَنَفْيُ فَرْقٍ نَالَهُ  
 أَزْكَانُهُ ذَكَرَهَا الْأَجَلَّةُ:  
 فَرْعٌ، وَأَصْلٌ، حُكْمُهُ، وَالْعِلَّةُ  
 وَشَرْطُ الْأَصْلِ: الْعَقْلُ لِلْمَعَانِي  
 إِحْكَامُهُ، لَوْ بِقِيَاسٍ ثَانِي  
 لَا نَصٌّ فِي الْفَرْعِ، وَجُودُ الْجَامِعِ  
 وَحُكْمُهُ كَأَصْلِهِ فَتَابِعِ



عِلَّتُهُ: انْضِبَاطُهَا، الظُّهُورُ  
 لَا تُبْطِلُ الْأَصْلَ، وَكَمْ تَدُورُ  
 وَتَثْبُتُ الْعِلَّةُ بِالْمَسَالِكِ:  
 الْإِجْمَاعُ، فَالنَّصُّ، فَغَيْرُ ذَلِكَ  
 السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ، فَالْمُنَاسَبَةُ  
 فَشَبَّهُ، فَالدَّوْرَانُ صَاحِبُهُ  
 وَمَسَلِكُ النَّصِّ: إِلَى الصَّرِيحِ  
 فَالظَّاهِرِ، الْإِيْمَاءِ ذِي التَّلْمِيحِ





وَشَرَعُ مَنْ مَضَى لَنَا دَلِيلُ  
إِنْ لَمْ يُخَالِفْ شَرَعُنَا الْجَلِيلُ

ليس حجة

ما ثبت أنه ليس بشرع لنا

شرع  
من قبلنا

حجة

ما ورد في شرعنا

وَقَوْلُ صَاحِبٍ إِذَا لَمْ يَرِدْ

عَنْ صَاحِبٍ خِلَافُهُ فَاعْتَمِدْ

قول الصحابي

إذا خالف فيه  
صحابي آخر

إذا لم يُعلم له  
مخالف

ما أجمعوا عليه

ما لا يقال  
بالرأي

ليس بحجة

حجة

إجماع وحجة

مرفوع حكما

وَإِنْ يَكُنْ بِالرَّأْيِ لَا يُقَالُ

فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى مَا قَالُوا

مَصَالِحُ الْعِبَادِ إِنْ لَمْ تُنْبَذْ  
فِي شَرْعِنَا مُسْتَنْدٌ بِهَا خُذِ

وَهِيَ: الضَّرُورِيَّاتُ وَالْحَاجَاتُ  
تَحْسِينُهَا، رَتَّبَهَا التِّقَاتُ

أَوَّلُهَا: الدِّينُ - أَحْفَظْنِ - فَالنَّفْسُ  
فَالْعَقْلُ، فَالنَّسْلُ، فَمَالٌ، خَمْسُ

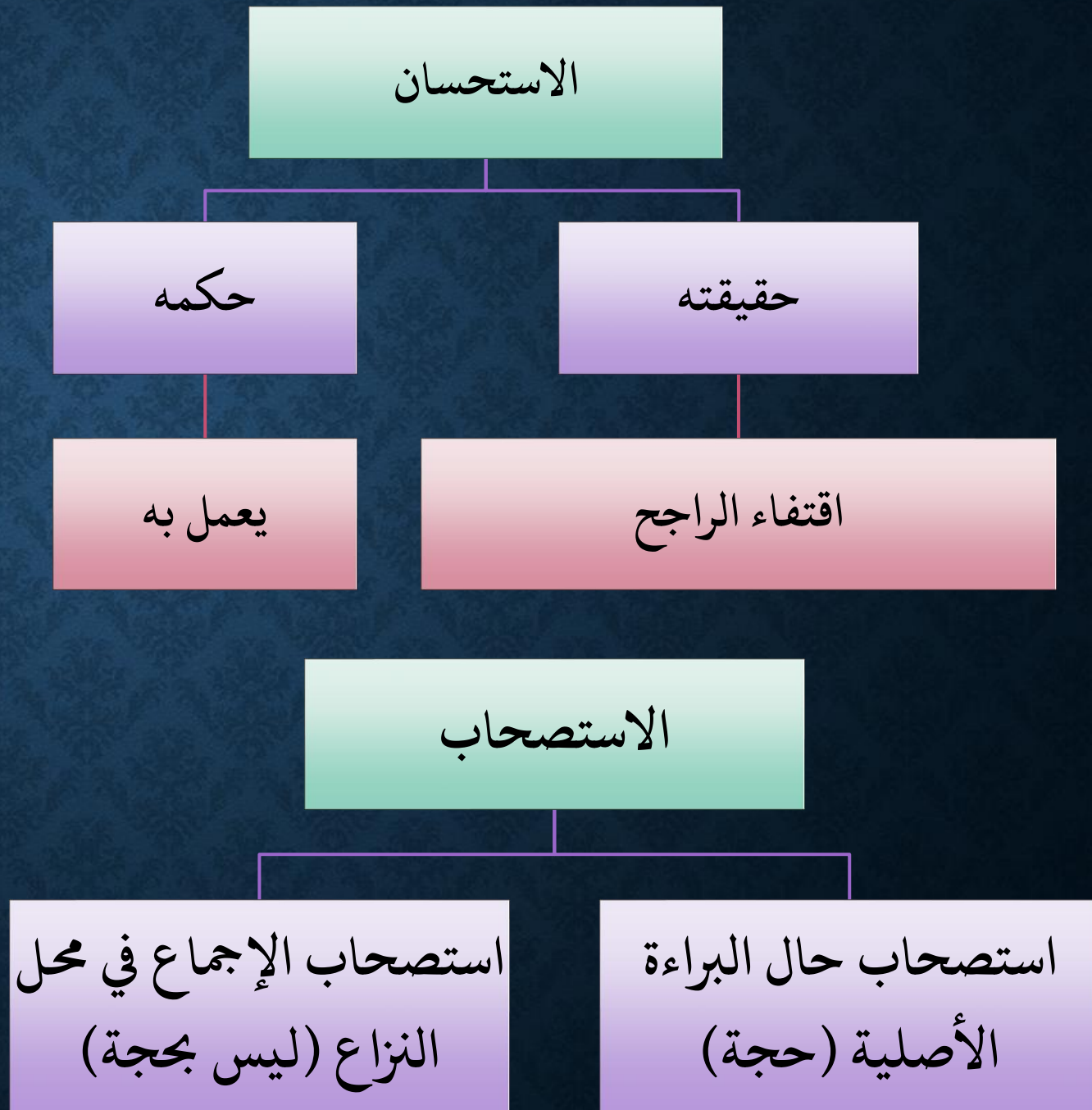




ثُمَّ اقْتِفَاءُ مَا لَهُ رُجْحَانُ  
مُسْتَنَدٌ، وَهُوَ الْإِسْتِحْسَانُ

وَاسْتَصْحَابُ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ  
إِنْ لَمْ يَرِدْ مَا يَنْقُلُ الْقَضِيَّةَ

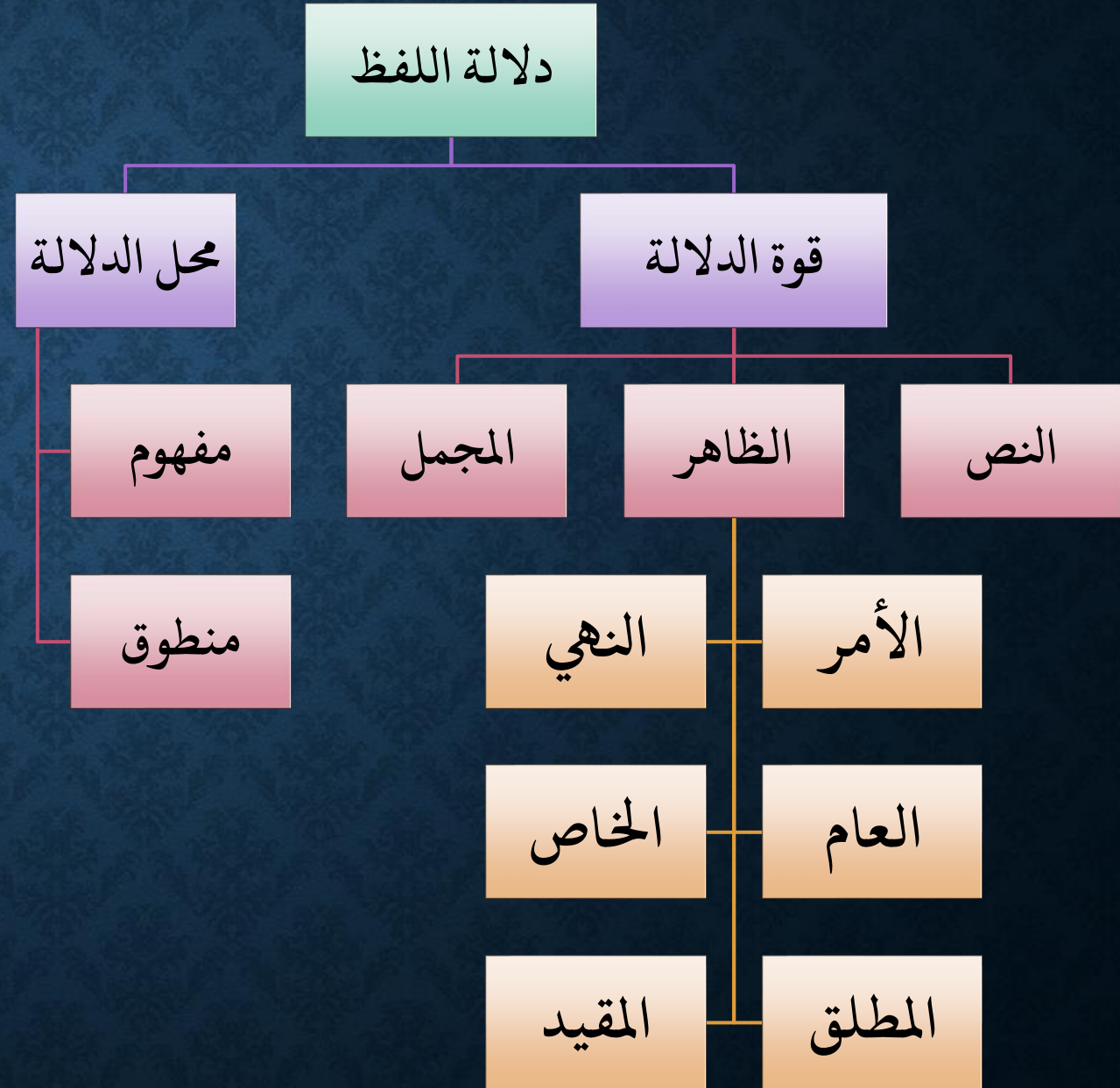
مُسْتَصْحَبُ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ  
خِلَافِهِمْ أَخْطَأَ عِنْدَ الْجُلِّ



وَتَالِثًا: دَلَالَةُ اللَّفْظِ، انْجَلَى  
نَصًّا، وَظَاهِرًا، وَجَاءَ مُجْمَلًا

مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِلَى: الْمَفْهُومِ  
وَعَكْسِهِ الْمَنْطُوقِ فِي الْمَنْظُومِ

وَطَلَبُ الْفِعْلِ بِقَوْلِ أَمْرٍ  
وَعَكْسُهُ النَّهْيُ كَ(لَا تُصَرُّوا)





# الأمر

ما يدل عليه

دلالاته

فعل الأمر

الوجوب

الفور

اسم فعل الأمر

وجوب قضاء  
المؤقت إن فات

التكرار

المضارع المقترن  
بلام الأمر

الإجزاء

النهي عن ضده

قول الصحابي: أَمَرَ رسول الله ﷺ، أَمَرْنَا

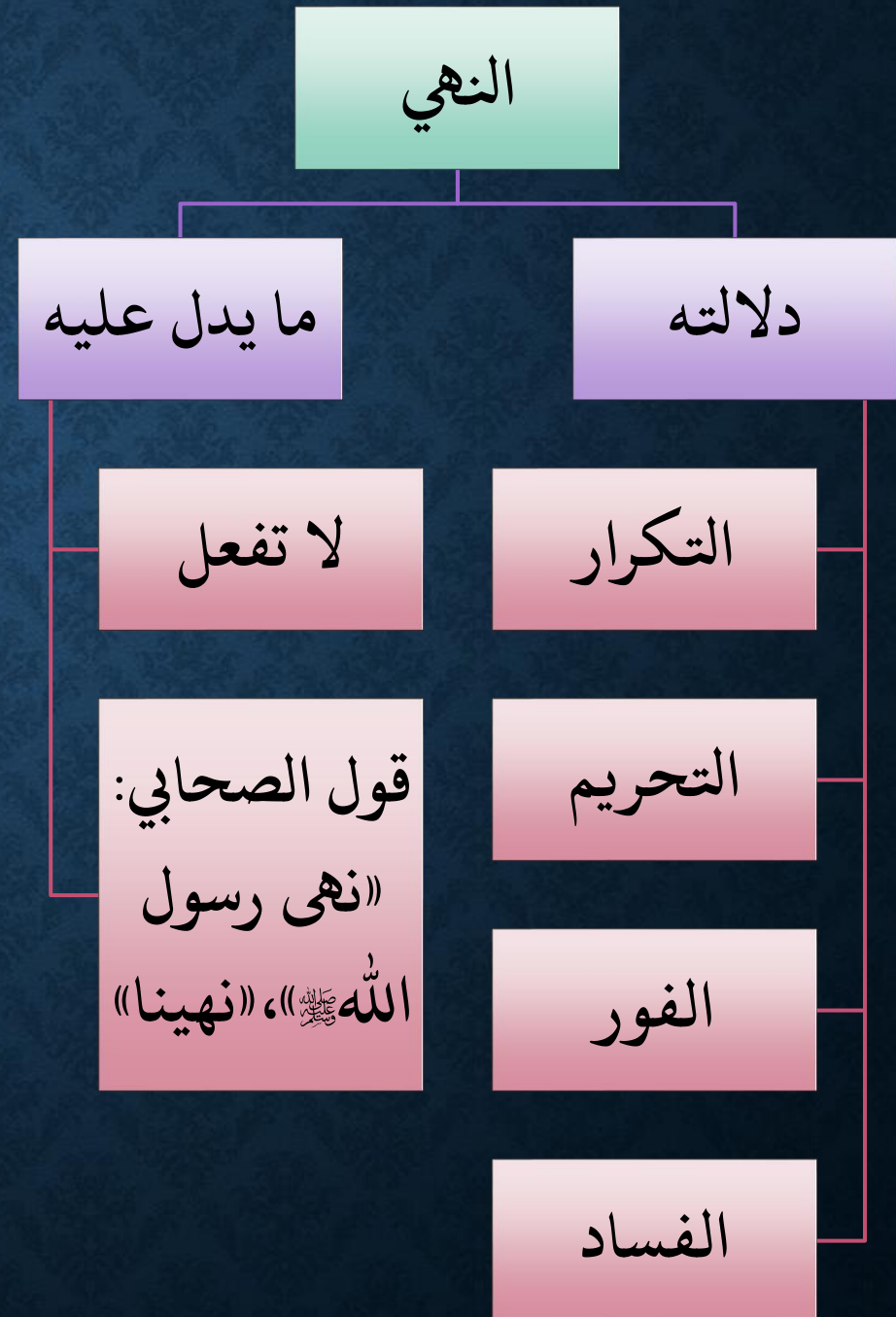
وَزَاهِرٌ لَدَيْهِمْ فِي الْأَمْرِ:  
إِجْزَاؤُهُ، وَجُوبُهُ، مَعَ فَوْرِ

وَالنَّهْيُ عَنِ ضِدِّ، وَغَيْرُ ثَابِتٍ  
تَكَرَّارُ فِعْلٍ أَوْ قَضَاءُ فَائِتٍ

بِفِعْلِ أَمْرٍ، وَاسْمِهِ، أَوْ مَا وَصِلَ  
بِلَامِهِ، اعْرِفْ، وَ(أَمَرْنَا) فَاُمْتَثِلْ

وَالنَّهْيُ لِلتَّكْرَارِ وَالتَّحْرِيمِ  
وَالْفَوْرِ وَالْفَسَادِ كَالْعَدِيمِ

بِنَحْوِ (لَا تَفْعَلْ)، وَمِثْلِ (قَدْ نَهَى)  
يُعْرِفُ نَهْيٌ، فَازَ مَنْ عَنْهُ انْتَهَى  
وَحَدُّ ذِي الْعُمُومِ لَفْظٌ قَدْ شَمَلَ  
أَجْزَاءَ مَا هِيَ مَا عَلَيْهِ دَلُّ

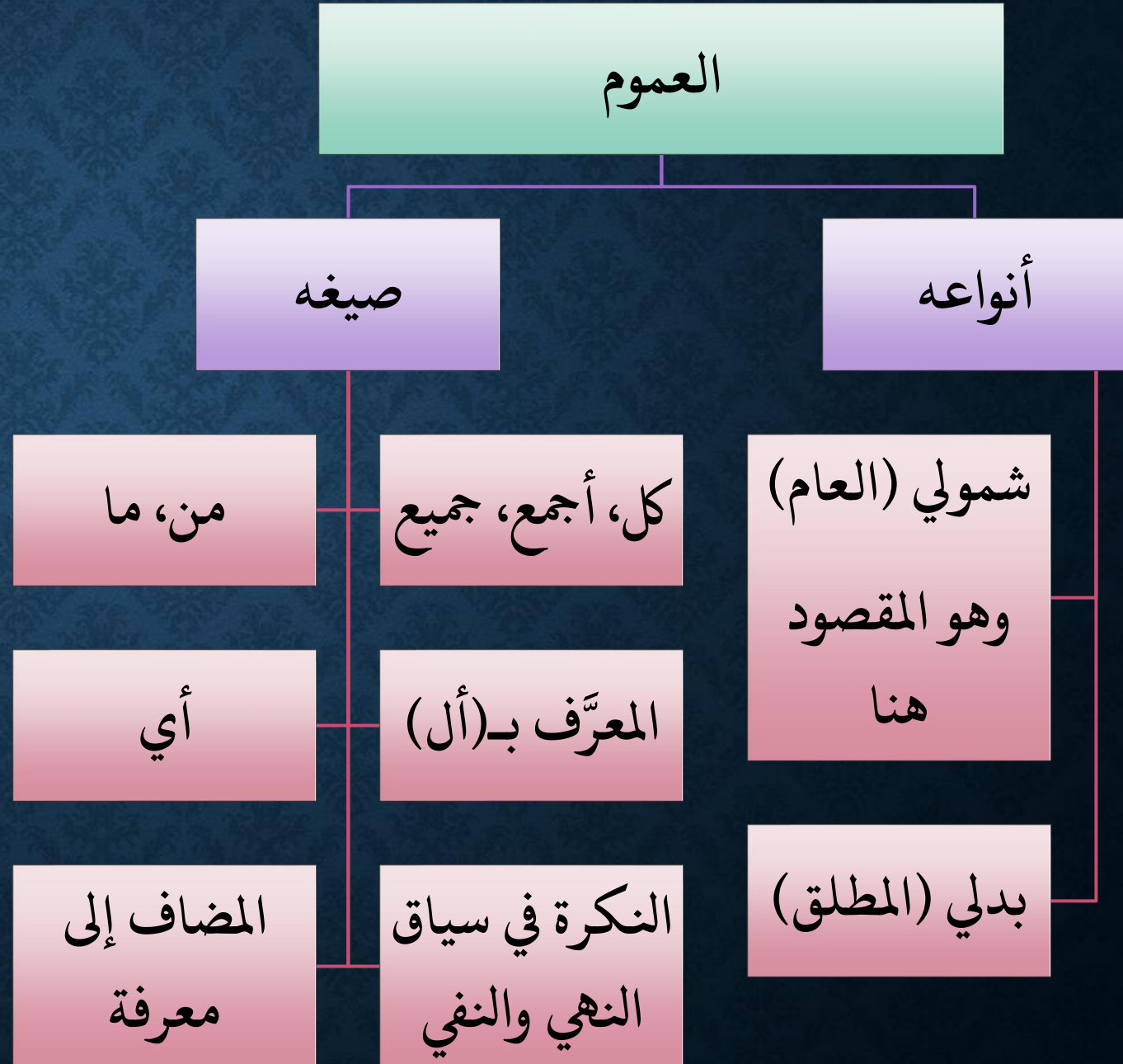




وَإِنْ يَكُنْ دَلٌّ بِلا اسْتِغْرَاقٍ  
عَلَى حَقِيقَةٍ فَذُو الإِطْلَاقِ

وَصِيغُ الْعُمُومِ: (كُلُّ)، (أَجْمَعُ)  
وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) وَ(أَيُّ) فَاسْمَعُوا

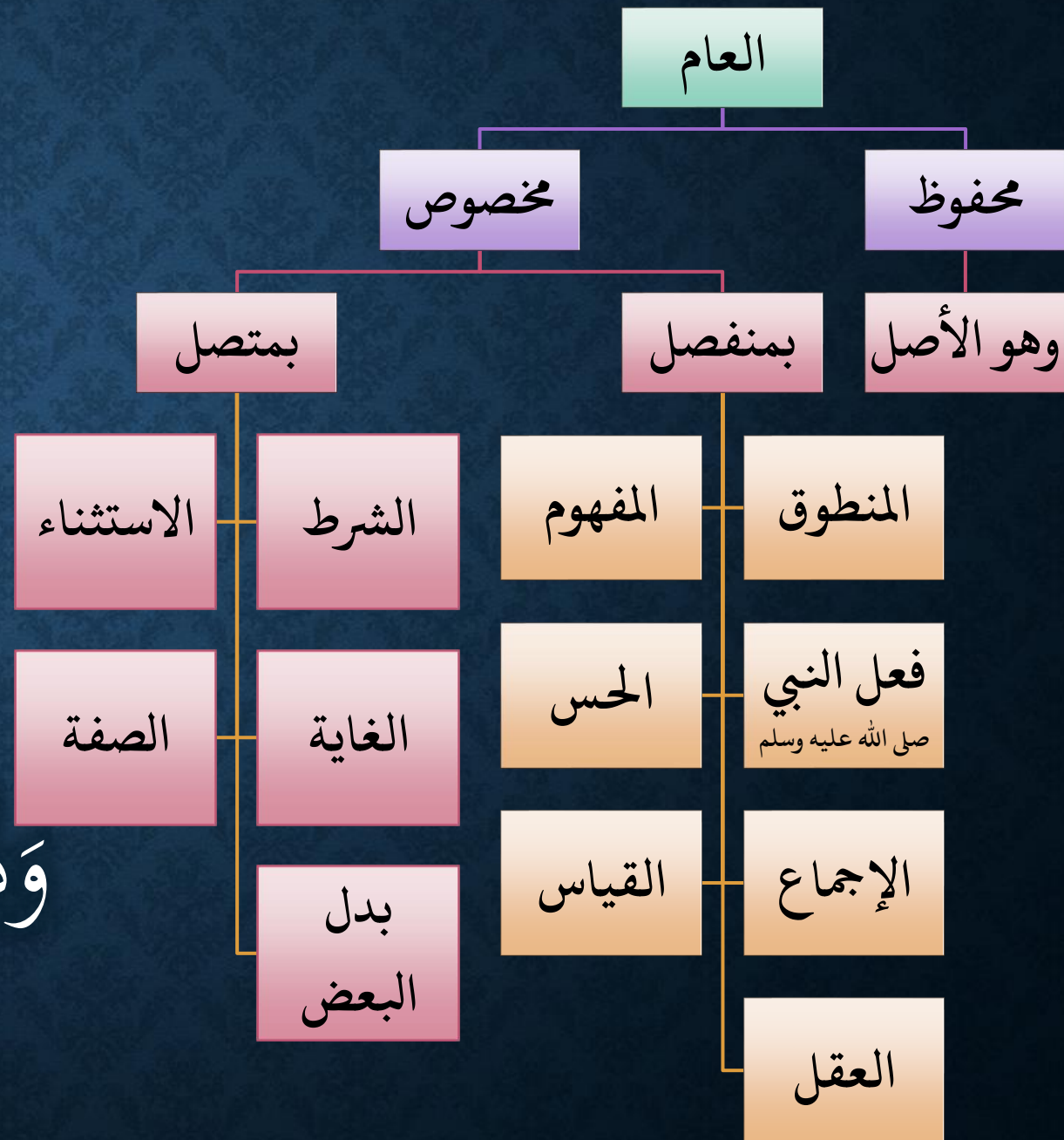
نَكِرَةٌ فِيمَا نُهَيَّ أَوْ مَا نُفِي  
وَهَكَذَا الْمُضَافُ لِلْمُعَرَّفِ



وَحَصَّصَ الْعُمُومَ ذُو انْفِصَالٍ  
كَالنُّطْقِ وَالْمَفْهُومِ وَالْأَفْعَالِ

وَالْحِسِّ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ  
وَالْعَقْلِ فِي مَذْهَبِ جُلِّ النَّاسِ

وَذُو اتِّصَالٍ: شَرْطٌ، اسْتِثْنَاءٌ حَصَلَ  
وَعَايَةٌ، وَصِفَةٌ، بَعْضٌ الْبَدَلِ





## من دلالات الألفاظ

الظاهر

بنفسه

بغيره (المؤول)

النص

ما لا يحتمل إلا معنى واحداً

المطلق والمقيد

يحمل المطلق على المقيد  
إذا اتفق حكمهما  
وسببهما

المجمل والمبين

يتوقف المجمل على البيان

وَاحْمِلْ عَلَى الْمُقَيَّدِ الْمُطْلَقَ إِنَّ  
تَوَافُقَ السَّبَبِ وَالْحُكْمِ زَكَنُ

وَيُتْرَكُ الظَّاهِرُ لِلدَّلِيلِ  
وَسَمَّ هَذَا التَّرِكَ بِالتَّأْوِيلِ

وَمُجْمَلًا قِفُهُ عَلَى الْبَيَانِ  
وَالنَّصُّ لَا يَحْمِلُ مَعْنَى ثَانٍ

وَقَسَمَ الْمَنْطُوقَ: لِلصَّرِيحِ  
وغيره في المذهب الصحيح  
فغيره: دلالة اقتضاء  
إشارة، دلالة الإيماء  
فالإقتضاء التقدير في العبارة  
ما لم يسق من أجله: إشارة  
إن قرن الحكم بوصف جاء  
علل به وسمي الإيماء

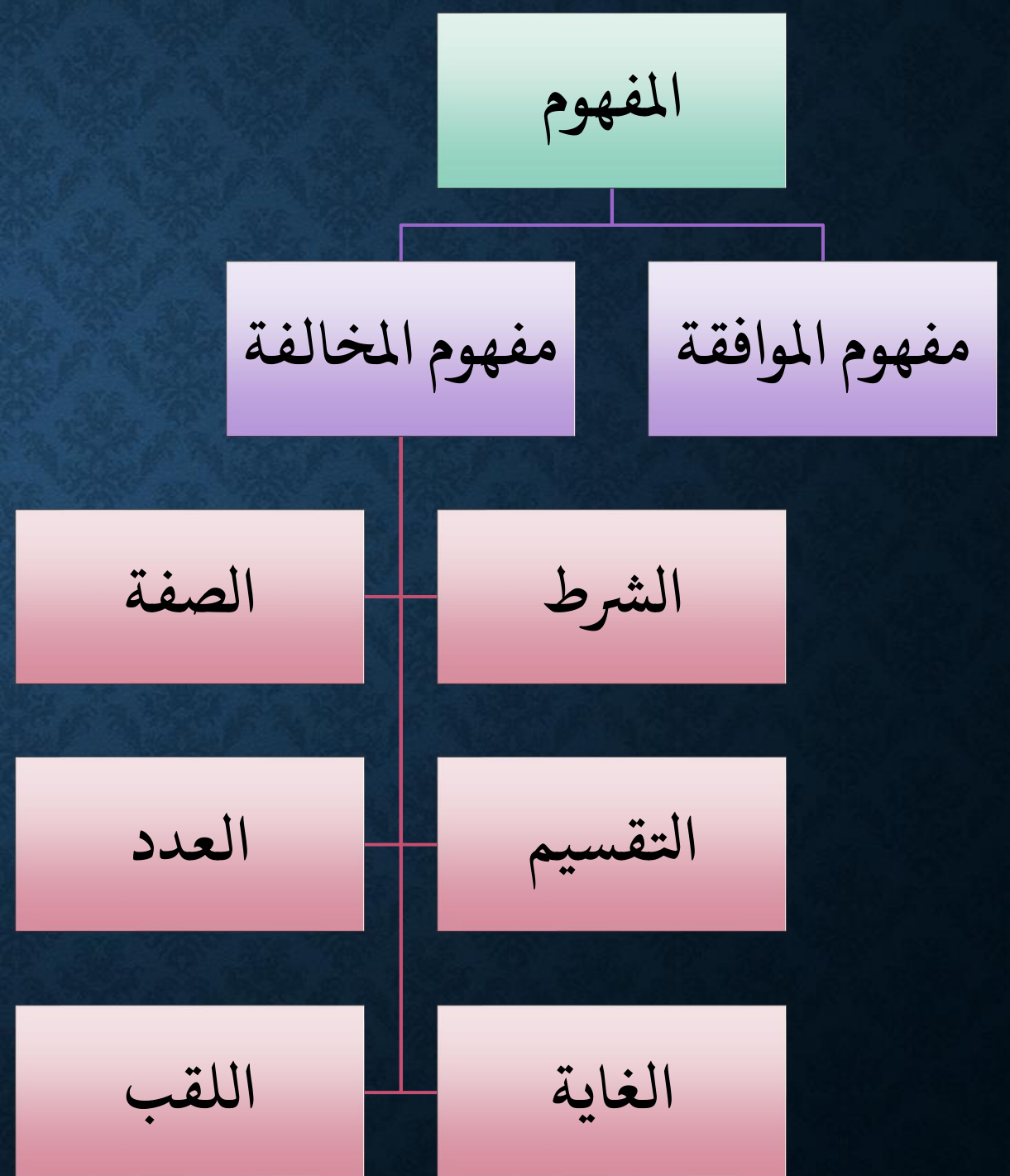




إِنَّ قُرْنَ الْحُكْمِ بِوَصْفٍ جَاءَا  
عَلَّلَ بِهِ وَسَمَّهِ الْإِيمَاءَا

أَمَّا الْمَفَاهِيمُ فَقِسَمَانِ هُمَا:  
مُؤَافِقٌ، مُخَالِفٌ قَدْ قُسِمَا

لِلْحَصْرِ، وَالشَّرْطِ، وَوَصْفٍ، وَعَدَدٌ  
وَعَايَةٍ، وَلَقَبٌ لَا يُعْتَمَدُ



وَشَرْطُهَا: أَلَّا تَكُونَ خَرَجَتْ  
لِغَالِبٍ، أَوْ حَالَةٍ، أَوْ فُحِّمَتْ

وَمِثْلُهَا: الْجَوَابُ عَنْ سُؤَالٍ  
زِيَادَةُ امْتِنَانٍ ذِي الْجَلَالِ

شروط العمل بمفهوم المخالفة

ألا يكون لحادثة معينة

ألا يكون خرج مخرج  
الغالب

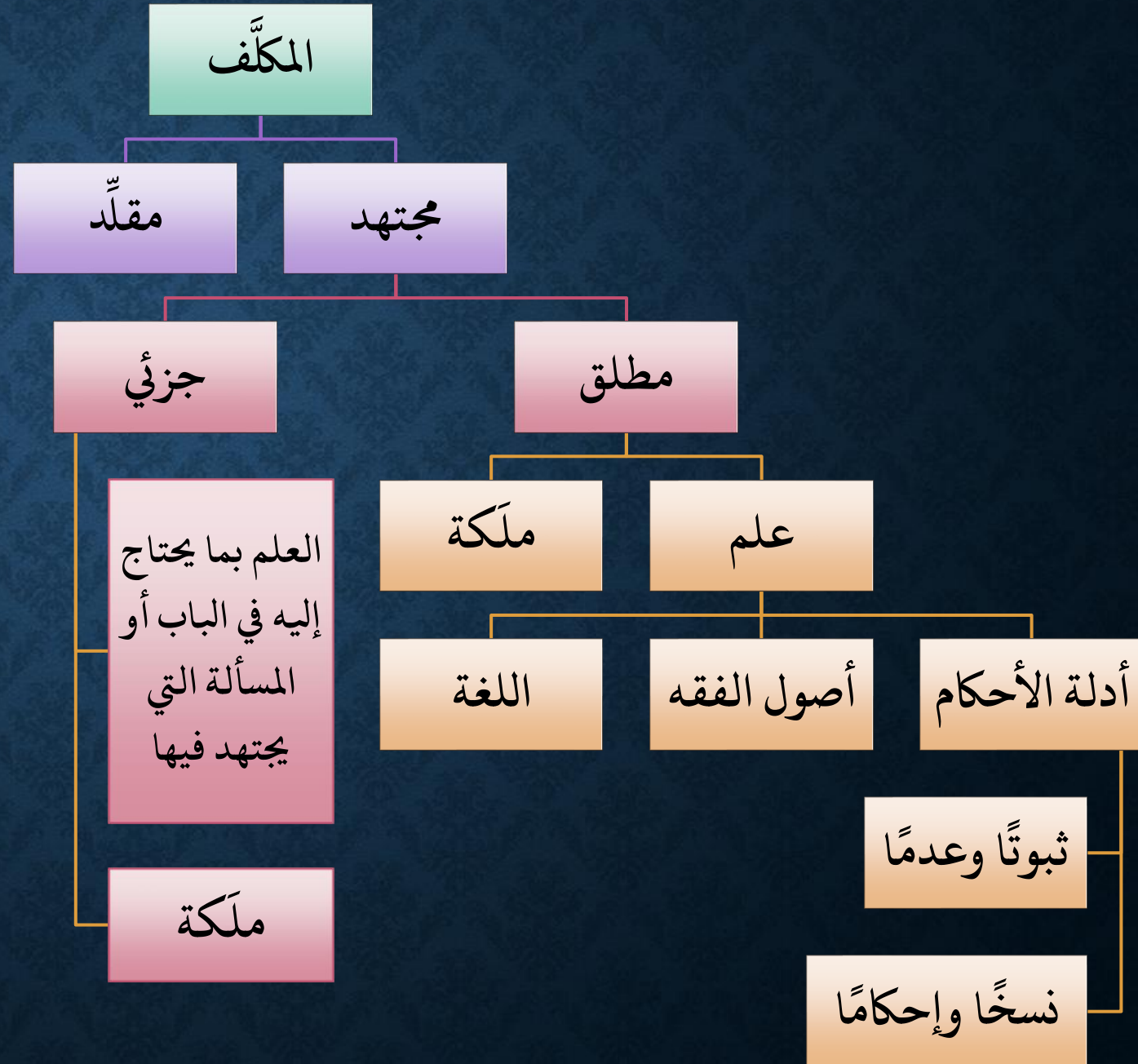
ألا يكون جوابًا لسؤال

ألا يكون خرج مخرج  
التفخيم

ألا يكون لزيادة الامتنان



وَرَابِعًا: مَبَاحِثُ الْمُجْتَهِدِ  
 وَضِدُّهُ الْمَوْصُوفُ بِالْمُقَلِّدِ  
 فَالْأَوَّلُ الْعَالِمُ بِالْأَدِلَّةِ  
 ثُبُوتُهَا وَفَهْمُهَا وَاللُّغَةُ  
 مَعَ فَقْهِ نَفْسِ سَمِّهِ بِالْمَلَكَةِ  
 بِجِدِّهِ فِي الْعِلْمِ حَتَّى مَلَكَهُ  
 وَجَائِزٌ تَجَزُّوْا اجْتِهَادِهِ  
 فِي بَابٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ مِنْ زَادِهِ



## حالات التعارض

إن لم يمكن الجمع

إن أمكن الجمع:  
فيجمع بينهما

إن لم يعلم التاريخ

إن علم التاريخ:  
فالثاني ناسخ

إن لم يوجد مرجح:  
فيتوقف

إن أمكن الترجيح:  
فيرجح الأقوى في:

الإسناد

جنس الدليل

الدلالة

المتن

أمر خارجي

التوقف

الترجيح

النسخ

الجمع

لَدَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ اجْمَعِ  
فَانْسَخْ فَرَجِّحْ ثُمَّ قِفْ لَا تَدَّعِي

وَرَجِّحِ الْأَقْوَى مِنَ الظُّنُونِ  
فِي الْجِنْسِ وَالْإِسْنَادِ وَالْمُتُونِ

كَذَاكَ مَذْلُولٌ وَأَمْرٌ خَارِجِي  
لَا حَصْرَ لِلتَّرْجِيحِ. ثُمَّ مَا رُجِّي



وَاكْتَمَلَتْ مَبَاحِثُ الْأُصُولِ

وَصَلَّ يَارَبُّ عَلَى الرَّسُولِ